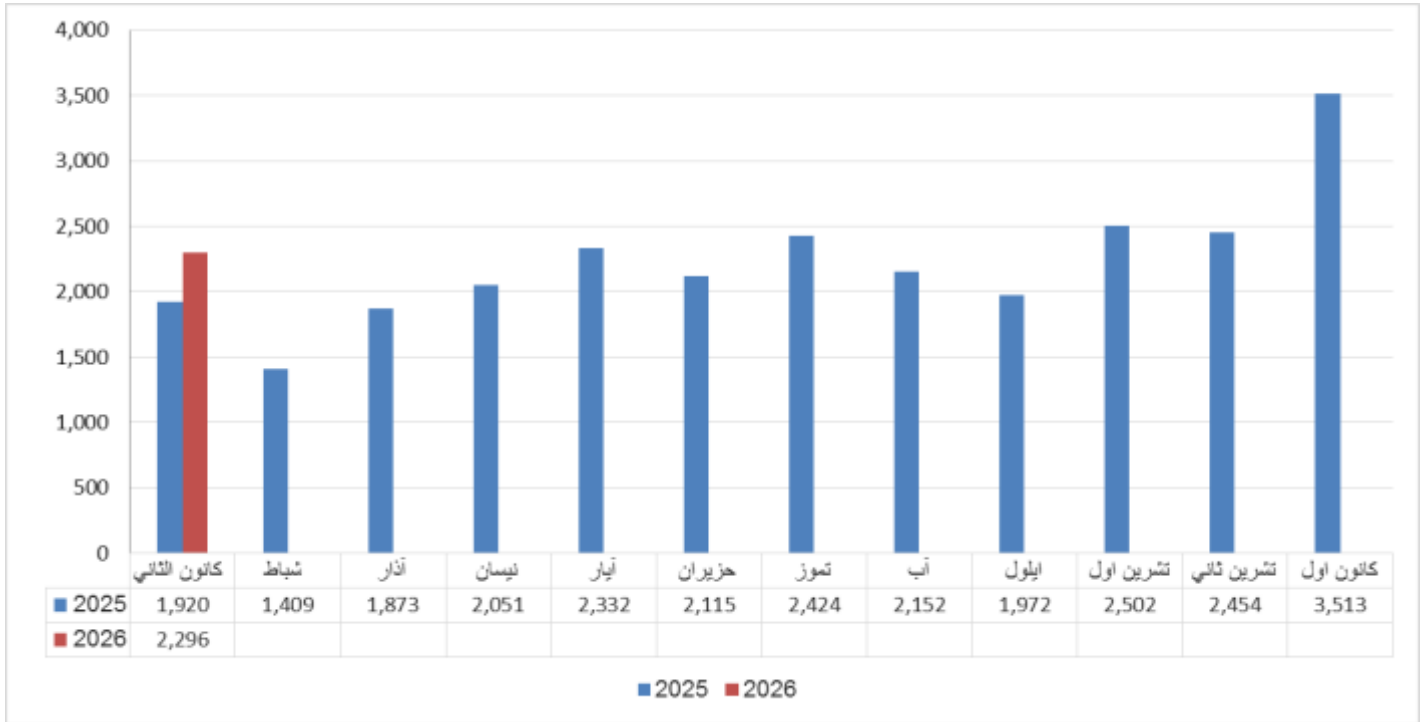


خبر صحفي

الإحصاءات العامة: ارتفاع عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة بنسبة 19.6%
خلال شهر كانون الثاني من عام 2026

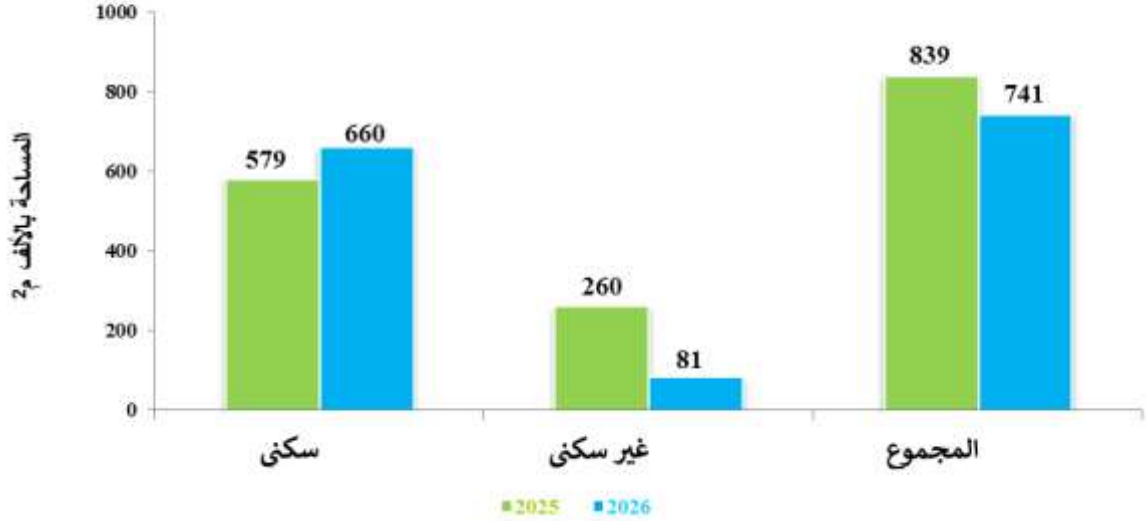
أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة عن شهر كانون الثاني 2026، حيث بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 2,296 رخصة خلال شهر كانون الثاني 2026، مقارنة مع 1,920 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 19.6%؛ كما بلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة 741 ألف م²، مقارنة مع 839 ألف م² لشهر كانون الثاني من عام 2025، بانخفاض نسبته (11.7%)

الشكل (1): عدد رخص الأبنية الشهرية الصادرة
خلال عامي 2025 و2026



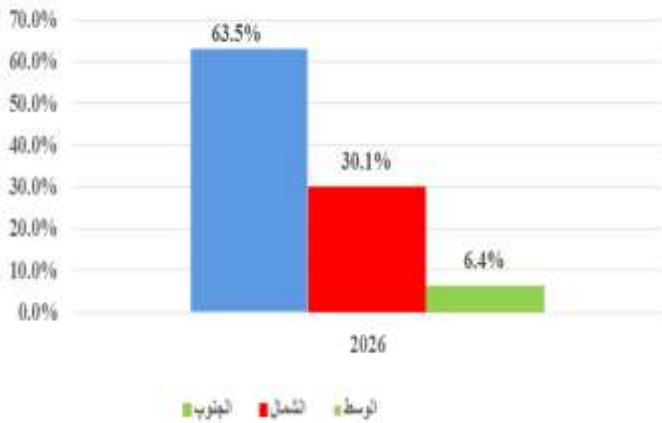
وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 660 ألف م²، مقارنة مع نحو 579 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 14% في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 81 ألف م²، مقارنة مع نحو 260 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (69%). وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 89% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة و 11% للأغراض غير السكنية

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال شهر كانون الثاني من عامي 2025 و 2026



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 63.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال عام 2026، بانخفاض نسبته (6.2%) خلال نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 30.1%، بارتفاع نسبته 54.4% عن نفس الفترة من عام 2025، وإقليم الجنوب ما نسبته 6.4%، بانخفاض نسبته (50%) عن نفس الفترة من العام 2026.

الشكل (3) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال شهر كانون الثاني من عامي 2025 و 2026

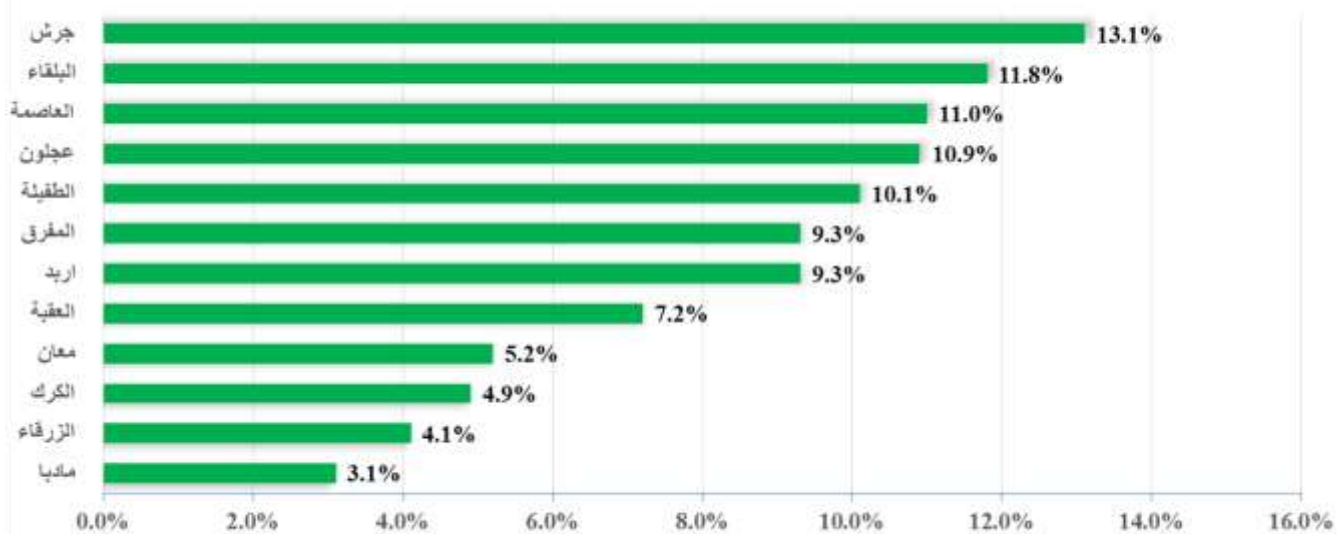


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات، فقد سجلت محافظة جرش أعلى نسبة إذ بلغت 13.1%، وبمساحة مقدارها 0.079 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة مادبا أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 3.1%، وبمساحة مقدارها 0.019 م² لكل فرد.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني 2026 حسب المحافظة

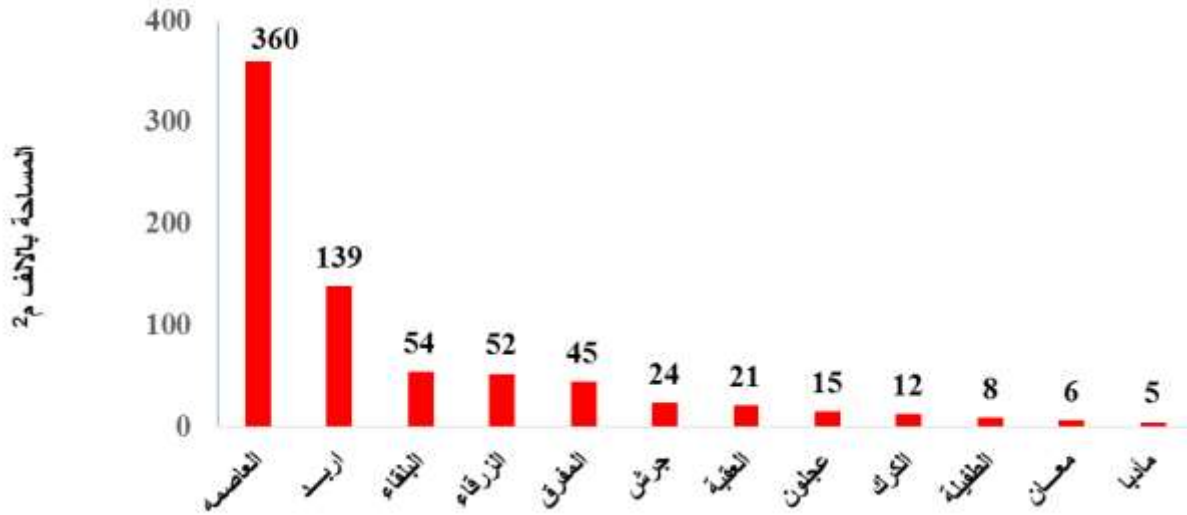
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م ²)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م ²)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
جرش	296,000	23,435	0.079	13.1
البلقاء	614,000	43,632	0.071	11.8
العاصمة	5,004,600	332,632	0.066	11.0
عجلون	219,900	14,602	0.066	10.9
الطفيلة	120,300	7,274	0.060	10.1
المفرق	686,800	38,606	0.056	9.3
اريد	2,210,500	123,810	0.056	9.3
العقبة	250,900	10,955	0.044	7.2
معان	197,900	6,261	0.032	5.2
الكرك	395,400	11,690	0.030	4.9
الزرقاء	1,704,500	42,234	0.025	4.1
مادبا	236,200	4,466	0.019	3.1
المجموع	11,937,000	659,597	0.055	100

الشكل (4): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية لشهر كانون الثاني حسب المحافظة



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 47.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال شهر كانون الثاني 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 52.2% وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 354 ألف م²، مقابل نحو 546 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (35.2%).

الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال شهر كانون الثاني 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إستكمالها.